

باب وجوب الغسل بالماء

إذا جاوز الغائط مخرجه و عدم أجزاء الحجارة فيه

٤٣١- حدثنا: الثوري عن عبد الملك بن عمير عن علي بن أبي طالب قال: إن من كان قبلكم كانوا يبيعرون بعرا وأنتم تثلطون ثلطا، فأتبعوا الحجارة الماء. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (الزيلعي ١: ١١٤) وقال: أثر جيد قلت: رجاله رجال الجماعة إلا أن عبد الملك مدلس ولم يصرح بالسماع، وقد رأى عليا كما في التهذيب (٦: ٤١١) والتدليس والإرسال في القرون الثلاثة لا يضرنا.

محلها وقصره ط) بل تصبر قليلا ثم تستنجي“ ١ هـ (ص ٢٦) فلما لم يكن لها احتياج إلى الاستبراء، فلا حاجة لها إلى استعمال الحجر في القبل، لأن البول لا تنت له كالغائط، وإنما تحتاج إلى الطهارة فقط، والماء يكفيها، والله أعلم.

باب وجوب الغسل بالماء إذا جاوز الغائط مخرجه إلخ

قوله: “حدثنا الثوري إلخ” قلت: معناه أن السلف كانوا يبيعرون بعرا فلا يجاوز الخارج المخرج، ولا يتعلق منه شيء به، فكان الاستجمار يجزأهم، وأنتم تثلطون ثلطا والغالب فيه التجاوز عن المخرج وتعلق شيء به فلا تجزئكم الحجارة، بل اتبعوها الماء، فكفى بالبعر والثلط عن التجاوز وعدمه كما لا يخفى، والأمر للوجوب في الأصل، فثبت به وجوب الغسل بالماء في هذه الحالة“. قال في الهداية: “ولو جاوزت النجاسة مخرجها لم يجز فيه إلا الماء وهذا لأن المسح غير مزيل، إلا أنه اكتفى به في موضع الاستنجاء فلا يتعداه، ثم يعتبر المقدار المانع وراء موضع الاستنجاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لسقوط اعتبار ذلك الموضع، وعند محمد رحمه الله مع موضع الاستنجاء، اعتبارا بسائر المواضع“ ١ هـ.

قلت: وقوى ابن الهمام قول محمد، وقال: “فيلزم الغسل إذا زاد بالأصل، غاية ما فيه أنه أول محل عرفنا ذلك،“ (١) وهو لا يقتضى أن يعتبر فيه درهم آخر معه، وإلا